

الباب الرابع : السياحة والأمن)

الفصل الأول : تأمين السياحة ضرورة

كشفت دراسة اعدھا الدكتور / محمد الشحات الجندي أستاذ الشريعة الإسلامية حول "حق السائح في الأمن والإقامة من منظور شرعي" عن كثير من الحقائق حول نظرة الاسلام الي السائح والسياحة كصناعة باتت تشكل اقتصاد بعض الدول الاسلامية بعيدا عن الاصوات السلفية التي تحرم هذه الصناعة الواعدة ، فالسائح هو شخص ينتقل من الدولة التي يحمل جنسيتها او التي يقيم فيها عادة الى دولة اخرى لمدة محددة مسبقا مقابل التزام مالي يؤديه لغرض ثقافي او صحي او رياضي او غيرها من الأغراض التي تدرج ضمن النشاط السياحي .

قد ينقاد بعض الملاحظين للنشاط السياحي ، لما يطفو على سطحه من مظاهر التسلية والفراغ ، وما يصاحبها من بعض المشاهد العابثة ، والسلوكيات الطائشة للقول بانها تخالف المبادئ والنصوص والأحكام الشرعية ، وهذا وهم وحكم على بعض المظاهر والأشكال دون التعمق في الحقائق والمضامين ، ذلك ان المنظومة الإسلامية للأنشطة الحياتية ، تتأسس على الحل والإباحة ، لا الحرمة والحظر ، فالأصل في الأشياء الإباحة ، لقوله تعالى : " هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا " (البقرة الآية ٢٩) وهي قاعدة اصولية تقرر اجازة الأنشطة والتصرفات والمعاملات وسبل الإنتفاع ، وسد الحاجات وتحقيق

المصالح ، فان الله تعالى هياً الكون بكل ما فيه من اجل ذلك ، مصداقا لقوله تعالى " : وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ، ان في ذلك لآية لقوم يذكرون " (النحل الأيتان ١٣، ١٢) وتبعاً لذلك فان القصد من الحركة والانتقال في ارجاء المعمورة ، يتوخى به صالح الفرد والجماعة ، والبحث عن الحقيقة وسر الله في الخليفة ، وتعلم الدروس من حياة وتجارب الأمم في كل مكان وزمان ، امتثالاً لقوله تعالى : " والله المشرق والمغرب فاينما تولوا فثم وجه الله ، ان الله واسع عليم " (البقرة الاية ١١٥).

واتساقاً مع هذا الفهم ، يكون النشاط السياحي ، بما ينشأ عنه من التأمل في الكون ، وادراك القوانين والنواميس الالهية عبر الزمان والمكان ، والتعرف على جمال الصنع وقدرة الخلق والتكوين ، وتقصى اثار الخلق ، ومظاهر النعمة هو مطلب اسلامي ، ومقصد ايماني عملاً بقوله الله تعالى " او لم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا اشد منهم قوة واثاروا الأرض وعمروها ، جاءتهم رسلهم بالبينات ، فما كان الله ليظلمهم ، ولكن كانوا انفسهم يظلمون " (الروم الآية ٩) وهكذا فان التنقل والترحال بهدف العلم والمعرفة بتاريخ واثار الغير لمعرفة ما عندهم من تنمية وعمارة ، والوقوف على ما تركوه من فن وابداع وعمران ومقارنة ذلك ، بما وصل اليه الإنسان في هذا العصر الراهن ، والأمم الحاضرة ، والدول المتمدينة من مدنية وعلوم ، مع افتقاد الأولين الصناعات والوسائل التكنولوجية السائدة الآن ، ما ينبئ عن قوة في العزيمة ، وقدرة على الابتكار والإبداع في ظل بداءة راسخة ، مقارنة بتراكم ضخم للخبرات والمعارف تزخر بها الأمم والدول المعاصرة ، فهذا

وغيره مما تشتمل عليه بعض معاني ودلالات الآية الكريمة .
ويتجلى تكامل الرؤية الإسلامية ، في فهم مكنون النفس البشرية والاستجابة
الى ما يركز في طبعها ، وما يتغلغل في نسيجها ، من طلب الدنيا مقرونة بالدين
، وتحصيل المادة جنباً الى جنب مع الروحانيات ، فلا اختزال للمادة على
حساب الروح ، ولا مخاصمة الدنيا للعيش في الآخرة والدليل قوله تعالى "
وابتغ فيما اتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، واحسن كما
احسن الله اليك ولا تبغ الفساد في الأرض ، ان الله لا يحب المفسدين "
(القصص الآية ٧٧ .

وهكذا يكون طلب حظوظ الدنيا في نطاق المشروعية الإسلامية مما لا باس
به ، ومن العفو الذي اجازه المشرع الإسلامي .
بل ان النصوص قد دلت على اباحة النعمة ، وطلب المتعة الحلال ، كما ورد
في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم " نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس
: الصحة والفراغ .

وفي الحديث الشريف " روحوا القلوب ساعة فساعة ، فان القلوب اذا كلت
عميت والحديث الآخر " ان لبدنك عليك حق " فهذه النصوص وما على
شاكلتها تؤصل المنظور الإسلامي الصحيح ، نحو التمتع بالمباحات ، والإنتفاع
بالنعم والمخلوقات والأشياء ، وهو جانب تنموي واقتصادي ، يسلكه الفرد
لكسب معاشه ، والدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية فان الله خلقها وسخرها
للانسان ، وهياً الإستفادة بها ، وذلكها للأفراد والمجتمعات لهذا القصد ، لقوله
تعالى : " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً ، فامشوا في مناكبها وكلوا من

رزقه واليه النشور " الملك الاية ١٥ .

ومؤدى توجه هذه النصوص هو حق الفرد في التنقل والتجول من مكان الى اخر ، كحق شخصي لصيق بالشخصية لا ينفصل عنها ، فهو حق ديني انساني ، يكفل المجتمع والدولة الإسلامية والنظام الدولي الدفاع عنه وحمايته كحق من حقوق الانسان ويتأتى ذلك بتمكين السائح مع ممارسته وسلوكه ، وفرض الجزاءات في حاله انتهاكه ومخالفاته او الخروج عليه .

وهذا المنحى العلمي لحماية حق الفرد في التنقل والحركة في الشريعة ، لقضاء وقت الراحة والفراغ لم يتجسد على هذا النحو فينا ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقوله لكل شخص الحق في الراحة ، وفي اوقات الفراغ بالإضافة الى الاعتراف بالحق في التنمية كاحد حقوق التضامن الحديثة .

الفصل الثاني: اثر الارهاب على السياحة

هل استطاع الإرهاب أن يؤثر علي الإيرادات السياحية المصرية؟ وهل استطاعت مصر الخروج بقاطرة السياحة من الأزمات المتلاحقة بسبب الإرهاب كأحد معوقات التنمية السياحية في مصر؟.. سؤال رئيسي حاول بحث: «آثار الإرهاب علي اقتصاديات السياحة في مصر» للمستشار الدكتور محمد ياسر أبو الفتوح -مستشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء- الإجابة عنه مستعرضاً حادثي الأقصر وشرم الشيخ.

البحث أثار تساؤلات كثيرة أبرزها: هل سيبقي الإرهاب عائقاً أمام التنمية السياحية والتي تستهدف ١٠ ملايين سائح يزورون مصر بحلول عام ٢٠٠٧ أملاً في الوصول إلي نحو ١٥ مليون سائح بحلول عام ٢٠١٠ لكي يقفز الدخل السياحي إلي ٣ مليارات دولار، بعد أن حقق في عام ٢٠٠٤ حوالي ٦.٦ مليار جنيه؟

وأكد أبو الفتوح أن العلاقة بين الإرهاب والسياحة علاقة عكسية، فصناعة السياحة تتأثر وبشكل كبير بالاستقرار الداخلي للدولة، فكلما زاد الاستقرار والأمان زادت التنمية السياحية وازدهرت، وكلما زاد الإرهاب تقلصت فرصة الدولة في التنمية السياحية.

وأشار أبو الفتوح إلي أنه خلال ٦ سنوات، وتحديدًا في الفترة من ١٩٩٣ إلي ١٩٩٨ انخفض عدد الليالي السياحية في مصر بنحو ٢١ مليون ليلة، وتحققت

خسائر مالية فادحة قدرت بنحو ٣.٢ مليار دولار، نتيجة لأحداث الإرهاب المتفرقة خلال تلك الفترة.

ولفت أبو الفتوح النظر إلى أنه وفقاً لكتاب «أجندة الإرهاب» لمؤلفه «أبان جليدارد» الصادر في عام ١٩٩١، فإن عدد الهجمات الإرهابية في العالم في هذا العام بلغ ١٧١٣ حادثة، وكان الشرق الأوسط هو أقل المناطق تعرضاً للإرهاب وخصه منها ٢١٦ حادثة، في حين بلغ نصيب أوروبا من تلك الهجمات ٤٤٩ حادثة، وفي الأمريكتين ٤١٩، وفي آسيا ٣٥٤، وفي أفريقيا ٢٢٥، في حين كانت مصر أقل الدول تعرضاً للإرهاب، حيث بلغ عدد الحوادث الإرهابية فيها ١٢ حادثة عام ١٩٩١، بينما تعرضت تركيا لنحو ٨٠ حادثة.

وأوضح أبو الفتوح أن مصر شهدت في عام ١٩٩٤ نحو ٧٨ حادثة، مشيراً إلى أن تأثيرها كان كبيراً علي السياحة المصرية، في حين أن تأثيرها في الدول الأخرى كان إما واهياً كما هو الحال بالنسبة لتركيا والمملكة المتحدة، وإما لا تأثير مطلقاً كما هو الحال في إسرائيل، التي زادت فيها السياحة في سنوات التسعينيات رغم ما يحدث بها.

وكشف أبو الفتوح أنه رغم ما صادف السياحة من بعض الأزمات الطارئة، فإنها في مجملها لم تؤثر تأثيراً بالغاً علي تطور مؤشرات نمو السياحة في مصر منذ عام ١٩٨٢ حتي سبتمبر ٢٠٠١ تاريخ وقوع الهجوم علي مركز التجارة العالمي والبنّاجون بالولايات المتحدة الأمريكية.

وأشار إلى تطور عدد السائحين من مليون سائح عام ١٩٨٢ إلى ٥.٢ مليون سائح عام ١٩٩٣ إلى ما يزيد علي ٥.٥ مليون عام ٢٠٠٠ إلى ٣ ملايين سائح في النصف الأول من سنة ٢٠٠١، لافتاً إلى أن الطاقة الفندقية زادت من ٩.١٨ ألف غرفة عام ١٩٨٢ إلى قرابة ٥٨ ألفاً عام ١٩٩٣ حتي وصلت في نهاية يونيو ٢٠٠١ إلى ١١٧ ألف غرفة فندقية.

وأوضح أبو الفتوح أنه منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية والسياحة العالمية والمصرية تواجه أكبر وأخطر أزمة في تاريخها، لافتاً إلى أن ذلك أثر بالسلب علي قطاع السياحة في مصر، سواء من ناحية الحجوزات أو العاملين في قطاع السياحة.

وأشار أبو الفتوح إلى أن أرقام وزارة السياحة تشير إلى أن حجم السياحة الوافدة إلى مصر حقق أرقاماً مرتفعة بعد سنة واحدة من حادث الأقصر، حيث بلغ في عام ١٩٩٤ مليونين و ٨٠٠ ألف سائح قضوا حوالي ٢٢ مليوناً و ٤٠٠ ألف ليلة سياحية، لافتاً إلى أن الأرقام استمرت في تصاعدها حتي وصلت عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٣ ملايين و ٥٠٠ ألف سائح قضوا حوالي ٢٨ مليون ليلة سياحية بزيادة نسبتها ٣.٢٥% وهو رقم لم تشهده السياحة المصرية طوال تاريخها من قبل إلى أن وصلت في عام ١٩٩٦ إلى ٣.٩ ملايين سائح.

العنف الديني — الإسلامى ومفهوم الجهاد

قدم ضياء رشوان — رئيس برنامج دراسة الحركات الإسلامية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية — ورقة بحثية بعنوان: «التطور الفكرى لجماعات التطرف والعنف حالة الجماعات الجهادية المصرية».

وأكد رشوان أن الجماعات تختلف فى فهمها لتفاصيل علاقة مشروعها الفكرى والسياسى والاجتماعى بقواعد الإسلام وأصوله. وأشار رشوان إلى أنه على الرغم من وجود وأهمية الأساس الفكرى لدى كل الحركات السياسية والاجتماعية الأخرى فهو ذو مكانة خاصة بالنسبة للحركات الإسلامية، حيث يمثل بالنسبة للبعض نصاً دينياً مقدساً يسعى لتطبيقه دون اجتهاد أو تعديل بينما هو بالنسبة للبعض الآخر مرجع رئيسى له الأولوية على أى مراجع أخرى قد تلجأ إليها، لافتاً إلى أن التأثير الفكرى يمتد إلى مختلف جوانب الحركات الإسلامية بدءاً من أسمائها ومروراً بمصطلحاتها ورموزها من الحركات السياسية والاجتماعية فى علاقاتها بأسسها الفكرية.

وأكد رشوان ضرورة التمييز بين العنف الدينى — الإسلامى وبين مفهوم الجهاد الذى توضح النظرة الأولية له أنه يحمل فى معانيه التاريخية والنظرية فى التراث الإسلامى محددات واضحة يصعب إخراجه من إطارها.

وقال: بحسب التفسيرات السائدة له فى الفكر الإسلامى ينقسم الجهاد الموجه إلى من هم خارج الأمة بدوره إلى نوعين جهاد دفاعى وجهاد هجومى،

مشيرا إلى أن الأول فرض علي المسلمين للدفاع عن عقيدتهم وأرواحهم وأراضيهم وأعراضهم عند وقوع أي هجوم عليها من عدو غير مسلم قادم من خارج دار الإسلام في حين أن الجهاد الهجومي فرض علي الدولة الإسلامية لإدخال شعوب ومناطق جديدة غير مسلمة من دار الحرب إلى دار الإسلام.

وأضاف: في حالي الجهاد الهجومي والدفاعي فإن ضوابط ممارسته تبدو واضحة جلية في تعاليم الإسلام من قرآن وسنة بما يحول بينه وبين أن يتحول إلى إرهاب أو عنف ديني — إسلامي يروع المدنيين وغير المقاتلين ويهدد حياتهم وأمنهم وأعراضهم وممتلكاتهم.

وحول دوافع وأسباب المراجعات يري رشوان أن العامل المحلي المصري الأول تمثل أساسا في نجاح مراجعات الجماعة الإسلامية بكل ما رافقها من كتابات وخطوات عملية من جانب الجماعة بعدم التورط في أي عمليات للعنف ومن جانب الدولة بالإفراج عن قيادات الجماعة وأعضائها، مشيراً إلى أن ذلك مثل دافعا كبيرا لقيادات جماعة الجهاد للبدء جديا في عملية المراجعات الخاصة بهم علي النحو الذي تجري عليه الآن والمتمثلة في مراجعات الدكتور سيد إمام مؤسس الجهاد وأمير التنظيم السابق.

وقال عصام الدكروني مدير شركة سياحة إن الوضع ما زال مبكرا قبل الحديث عن أية تأثيرات قد تطل الموسم السياحي هذا العام، مؤكدا انه لم يتلق أي إلغاءات لحجوزات الأفواج السياحية هذا الموسم حتى يوم أمس،

لكنه عاد وقال إن رحلات السفاري في الصحراء يمكن أن تتأثر على وجه الخصوص جراء هذا الحادث، مطالباً بمزيد من الحراسة الأمنية وتزويدها بأسلحة لحماية المجموعات السياحية. وقال شريف جمال مرافق أفواج سياحية بإحدى شركات السياحة التي تنظم رحلات السفاري بمنطقة الوادي الجديد وأسوان إن الانطباع العام للعاملين في المهنة بتلك المنطقة عن حادث الاختطاف إنه فردي وغير منظم، وإنه لن يؤثر على موسم السياحة الذي ينتظره أبناء هذه المناطق بفارغ الصبر. وينفي جمال ما يشاع عن ضعف الإجراءات الأمنية هناك، مؤكداً وجود مرافق أمني من وزارة الداخلية بصحبة أي فوج سياحي يزور هذه المناطق. ويرجح في الوقت ذاته أنه ربما تكون المجموعة المختطفة قد ضلت طريقها إلى الأراضي السودانية إلى أن تم اختطافهم.

وقال أحد مسئولي السفاري في إحدى شركات السياحة العاملة بالمنطقة التي تم فيها اختطاف السائحين إن هذا الاختطاف من شأنه إحداث تأثير سلبي بالغ على سياحة السفاري بالمنطقة، خاصة شركة إيجبتوس التي تعرض صاحبها ومجموعته للاختطاف، حيث كانت الشركة تخطط للقيام بـ ٣٨ رحلة سفاري لهذا الموسم. مضيفاً أن حادثاً مماثلاً وقع العام الماضي لأربعة سياح تعمدوا تخطي الحدود المصرية من «وادي البلاء» المصرية، إلى داخل السودان حيث منطقة «كركور طلع المر»، لكن قطاع الطرق في تلك المرة اكتفوا بسرقة متعلقاتهم وما معهم من أطعمة ومياه وتركوهم.

وتوقع المصدر أن تقوم السلطات المصرية بإلغاء برنامج هذه الرحلة هذا العام بسبب المخاطر المتعلقة بها، قبل أن تقوم بتنفيذ منظومة أمنية لردع تلك العصابات وقطاع الطرق من الاستمرار في مهاجمة السياح مما ينذر بكارثة اقتصادية، حيث يعمل معظم شباب محافظة الوادي الجديد في مجال سياحة السفاري. تنتشر رحلات السفاري في هذه المنطقة حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم برنامج للرحلة لا يقل عن ١٠ أيام ولا يزيد عن ١٧ يوماً، يبدأ من منطقة الواحات الخارجة إلى منطقة أبو بلاص جنوب مصر ثم شمالاً عبر وادي حمرة، ومروراً ببحر الرمال العظيم وانتهاءً بواحة سيوه شمال غربي مصر.

ووفقاً لوزارة الاستثمار، فإن دخل السياحة في مصر يساهم، بشكل مباشر وغير مباشر، في الناتج الإجمالي القومي بنسبة ١١.٣٪. في حين تساهم السياحة في التوظيف بنسبة ١٢.٦٪ من قوة العمل المصرية، وتعد المساهم الأول في الاقتصاد المصري حيث تساهم بنسبة ٢٢.١٪ من العملة الصعبة.

وتأتي حوادث الاختطاف وسط مؤشرات سياحية واعدة، حيث بلغ نصيب مصر من إجمالي نمو حركة السياحة العالمية عام ٢٠٠٧ ما نسبته ٣.٥٪، وتحظى السياحة المصرية بنسبة ٢٣٪ من حجم السياحة في منطقة الشرق الأوسط، و ١.٢ من حجم السياحة العالمية، و ١٪ من إجمالي إيرادات السياحة العالمية، كما وفرت المنظومة السياحية المصرية العام الماضي الخدمات لنحو ١١ مليون سائح قضوا حوالي ١١٢ مليون ليلة سياحية، مما جعل مصر

تحتل المركز الأول بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلغت الإيرادات السياحية عام ٢٠٠٧ حوالي ٧.٦ مليار دولار، بزيادة قدرها ٨٠٠ مليون دولار عن العام السابق ٢٠٠٦، وبنسبة زيادة ١١.٧% كما حققت السياحة المصرية خلال عام ٢٠٠٧ زيادة في توافد السائحين بنسبة ١٣.٦%، حيث توافد على مصر ٩.٨ مليون سائح، مقارنة بزيارة ٨.٧ مليون سائح في عام ٢٠٠٦.

وتستهدف وزارة السياحة تحقيق عدة مؤشرات بحلول عام ٢٠١١ تتمثل في اجتذاب ١٤ مليون سائح وتحقيق ١٤٠ مليون ليلة سياحية وتجهيز ٢٤٠ ألف غرفة فندقية وتحقيق ١٢ مليار دولار كإيرادات سياحية، وتوفير ١.٢ مليون فرصة عمل

كتبت داليا عثمان في ٢٤-٩-٢٠٠٨
القاهرة: «الشرق الأوسط»

الفصل الثالث : اقتراحات لتأمين السياحة

بدا أن هناك قاسما مشتركا بين الحوادث الإرهابية التي وقعت خلال الـ ١٢ عاما الأخيرة (١٩٩٧، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩) حيث لوحظ فيها شيان : الأول أنها تسببت في قتل العشرات، والثاني أنها حدثت في مناطق سياحية، وهو الأهم لثير تساؤلا ملحا كيف يتم تأمين المنشآت السياحية ومن المسئول عن هذا التأمين؟

أشار اللواء فاروق المقرحى وكيل لجنة الدفاع والأمن القومى بمجلس الشعب سابقاً، إلى أن تأمين المنشآت السياحية - وكما كشف تفجير المشهد الحسينى مؤخراً - أمر مُعقد لأنه يحتاج إلى مواصفات مُحددة لا يسهل توافرها، وهما العنصر الإلكتروني والعنصر البشرى، ويجب أن يكون سرياً، ولديه خلفية ثقافية ووعيا ودراية بالمنطقة السياحية التى يقوم بتأمينها، وذلك لأن السائح لا يجب أن يرى رجل الأمن بملابسه الرسمية لما يسبب له نوعا ما من القلق، وهذان العنصران يتم التنسيق بينهما لتأمين المزارات والأماكن السياحية بشكل كامل.

سلعة غالية

ويضيف المقرحى أن الأمن سلعة غالية التكاليف، وتحتاج إلى ميزانيات كبيرة لكى نحصل عليها بصورة جيدة، فتوفير أجهزة التصوير الحساسة للرؤية الليلية وكاميرات المراقبة وتدريب أفراد الشرطة تدريباً جيداً، كل ذلك يتطلب نفقات باهظة، ويضيف منطقة الحسين وما يحيط بها من أماكن سياحية ودينية يتوفر لها كل تلك الإمكانيات، ولكن بسبب طبيعة المكان الحيوية باستمرار، فمن الصعب تأمينها بصورة جيدة، ولذلك يجب توعية المواطنين المتواجدين هناك كأصحاب البازارات والمطاعم والعاملين فيها فى إرشاد الشرطة ومساعدتها.

اللواء عادل عبد العليم الخبير الأمنى بمكافحة الإرهاب، يوضح خطة الداخلية فى تأمين المواقع السياحية عن طريق عدة محاور، أولها نظام التفويج، وهو قيام مكاتب وإدارات شرطة السياحة التى تغطى جميع مناطق الجمهورية بتأمين الفوج السياحى لحظة دخوله المطار حتى مغادرته البلاد، ويأتى تأمين الفنادق عن طريق وحدة تابعة لوزارة الداخلية، ووحدات أمن تتبع شركات أمن خاصة تشرف عليها وزارة الداخلية.

ويقول عبد العليم إن الحراسة على المنشآت السياحية تختلف حسب أهميتها كمنطقة الأهرامات والمتاحف والمزارات السياحية الشعبية والدينية كمنطقة الأزهر والحسين، فكل هذه الأماكن لها وحدات تأمين كاملة تتبع شرطة السياحة والمباحث، وينقسم عملها إلى وحدتين وحدة ثابتة وأخرى متحركة

والتي تعرف بوحدة " الطوف"، والتي تتكون من مجموعة من الأفراد مسلحين تسليحا كاملا ويتم التنسيق والربط بينهم، وذلك بمشاركة مديرية الأمن مع شرطة السياحة.

ويوضح اللواء عبد العليم أن هناك وحدة بالإدارة العامة لشرطة السياحة مسئولة عن الأفواج السياحية من لحظة دخولها البلاد حتى المغادرة، وأن مهمة تلك الإدارة تلقي أى بلاغات تحدث لأى سائح حال تعرضه لأى مكروه.

ويشير عبد العليم إلى أنه حال وقوع عملية إرهابية كالتى حدثت فى منطقة الحسين ، تقوم وزارة الداخلية برفع حالة الاستعداد القصوى إلى الدرجة "ج"، وتقوم بتأمين كل الطرق المؤدية إلى تلك المنطقة فيما يعرف بالتأمين المرورى بجانب التأمين السياسى، والذي يكون بالتنسيق مع مديرية الأمن وإدارة مكافحة الإرهاب وشرطة السياحة وإدارة المرور .

ورجح أن يكون السبب فى الاختراق الأمنى الذى حدث فى منطقة الحسين ناتج لعدة أسباب، أولها أن توقيت العملية الإرهابية كان متزامنا مع تسليم الورديات الأمنية، أو بسبب تراخى قوات الدفاع المدنى والتي من المفترض أن تكون متواجدة فى تلك المنطقة باستمرار، وذلك لوجود المشهد الحسينى والذي يتم تأمينه كمزار دينى شيعى.

ويؤكد عبد العليم أن وزير الداخلية عقب قيام تلك العمليات يجرى تحقيقات كاملة وفورية مع القيادات الأمنية المسئولة، ويتم إحالتهم إلى التحقيقات حتى لا تتكرر مرة أخرى.

يقول العميد محمود قطرى الخبير الأمنى أنه توجد معايير فى وضع الخطط الأمنية، ولكنها فى مصر مازالت متأخرة للغاية، ففى البداية يتم رفع المكان كروكيا ووضع الأماكن التى يجب تأمينها ووضع الخدمات الأمنية بجوارها، وبجانب ذلك يتم وضع خدمات أمنية متحركة، وأخرى ثابتة تكون سرية من مخبرين وضباط، يربط كل ذلك مع غرفة عمليات لتأمين الخطة الأمنية ويتم عمل بلاغات وهمية والتفتيش عليها للتأكد من عملها بصورة جيدة.

ويرى قطرى، أن تأمين المنشآت السياحية فى مصر حتى الآن يعانى من الكثير من التقصير، ولا توجد كاميرات مراقبة تغطى الوحدة السياحية بشكل كامل، ويضيف قطرى أن الخطة التى تعمل بها وزارة الداخلية لا يحدث بها أى تغيير، فكل مرة تحدث تلك التفجيرات ثم تقوم بنفس الخطة وتضرب مرة أخرى، ويقول أن ما حدث فى الحسين هو تخلف أمنى فى الفلسفة والتخطيط ومتابعة العملية الأمنية، فلا ضباط أو أمناء شرطة أو المجندين يقومون بواجبهم على أكمل وجه، ويضيف أنه لو لم يكن هناك وسائل تكنولوجية متقدمة كالموجودة حاليا ولكن توجد إرادة حقيقية من قيادات الداخلية وضباطها لما حدثت تلك الأحداث.